

على نهر الأردن من الجانب الشرقي وعلقت إسرائيل ذلك من الجانب الآخر ، ولم تكن سياسة النظام الأردني تجاه الضفة الغربية على الأقل ، تتعارض مع سياسات إسرائيل المراهنة فيها بشكل تصادمي إذ يعتبر موشيه دايان أن الأردن في النهاية هو المحاور في أية مفاوضات من أجل السلام « مع الأردن تحاربا وبمه سنعتقد صلحا . والعاجز عن الحرب عاجز من عقد معاهدة الصلح» . ويصل الأستاذ عيسى عبد الصيد إلى النتيجة التالية :

ان محاولات النظام الأردني لاستعادة وتكريس نفوذه في الضفة الغربية التي بدأت قبل نهاية عام ١٩٦٧ كانت بهدف تقوية مركزه التفاوضي مع إسرائيل أولا ، ولواجهة الانفصاليين الفلسطينيين من دعاة الدولة الفلسطينية ثانيا ولقطع الطريق على حركة المقاومة التي بدأت نشاطها على نطاق واسع منذ ذلك التاريخ ثالثا .

لقد وضع النفوس الجماهيري الواسع الملتف حول أهداف وشعارات حركة المقاومة الفلسطينية، النظام الأردني وجها لوجه أمام الحقائق الجديدة في الواقع الفلسطيني : ١ - تضاعد المقاومة ضد الاحتلال في الضفة الغربية وسائر المناطق العربية المحتلة ، واكتسابها الدعم والتأييد الشعبيين في هذه المناطق ٢ - ازدياد القتل العسكري والسياسي للمقاومة في الأردن واكتسابها شرعية التحرك والتواجد العلني بين مختلف التجمعات الفلسطينية في الضفة الشرقية ٣ - اجماع شعبي عربي على حيوية الدور الفلسطيني ممثلا بحركة المقاومة في معسكر الثورة العربية .

كرست هذه الحقائق عبر الفترة الممتدة من ربيع عام ١٩٦٨ وحتى صيف عام ١٩٧١ حقيقة سياسية هامة في الأردن وهي وجود طرف فلسطيني قادر على أن يفتزع من النظام الأردني حق التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني الواسع في اطرار « السيادة الأردنية » . وقد جاء اعتراف النظام للمقاومة بهذا الحق الشرعي بتوقيعه على اتفاقية وبروتوكول عمان في ١٣/١٠/١٩٧٠ ، والتي جساء فيها أن « الشعب الفلسطيني وحده ممثل في الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير مصيره » .

لقد كانت الإجراءات الإسرائيلية الضاغطة على

الإسرائيلي لهذا القرار فمن المؤكد أن وزراء الحكومة الإسرائيلية جميعا يقولون بعودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني ، في أية تسوية سياسية تادمة مع بعض التعديلات ، غير أن هذا التصور الإسرائيلي هذا لمستقبل العلاقة بين الضفتين يظل قاصرا ، فلقد عدت العتدة الفلسطينية من خلال القصور الإسرائيلي ، أكثر تعقيدا من أي وقت مضى ، ليس بفعل بروز دور المقاومة الفلسطينية بقوة فخصب ، وانما لخضوع مليون ونصف المليون فلسطيني تقريبا تحت الحكم العسكري الإسرائيلي ، الأمر الذي يهدد « نساء » الدولة العنصرية اليهودية ومن هنا بدأت عملية البحث عن « قيادة فلسطينية » بالشروط والمواصفات التي تستطيع معها إسرائيل الوصول إلى اتفاقية صلح نهائية . فمن خلال فحص كافة القوى السياسية في الضفة الغربية ومراقبة ردود فعلها تجاه الاحتلال ، وجدت إسرائيل أن الجماعة السياسية التي تشمل اعضاء المؤسسة الأردنية السابقة كالوزراء والسفراء السابقين واطباء البرلمان والموظفين الكبار ورؤساء البلديات الكبيرة ، وكافة من تتصل مصالحهم المادية والسياسية بالحكومة الأردنية في عمان ، قد التزموا الصمت تجاه الاحتلال الإسرائيلي قائلين « ليس عندنا ما نقوله » . ان حكومتنا في عمان اذهبوا وتفاوضوا معنا » . اما الجماعة الثانية التي تشمل الاحزاب السياسية فقد عملت على تنظيم حركة عصيان مدني في البداية ومن ثم أخذت تجند الشباب في المنظمات الفدائية التي تنتمي إلى احزابها . واما المجموعة الثالثة التي تشمل خريجي الجامعات والمفتن غير الملتزمين الذين لم يسبق لهم أن مارسوا نقدا علنيا للنظام الأردني فقد وجدوا انفسهم قادرين على انتقاد النظام الأردني بعد الاحتلال وقادرين على التعبير عن آرائهم السياسية طالما كان الأمر يقتصر على ابداء الرأي فقط دون الالتزام بموقف عملي .

هذا وقد حرصت الحكومة الأردنية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ على التمسك نظريا بحقها في السيادة على الضفة الغربية ، الأمر الذي يمكنها فيما بعد من حق التمثيل ومن ثم التفاوض باسم الشعب الفلسطيني الذي تسكن غالبية العظمى ضمن اطار « السيادة الأردنية » . انطلاقا من هذا التصور قامت الحكومة الأردنية بترميم الجسور المنسوفة